

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar**

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

دور الممارسات المحاسبية الخاطئة في الأزمات المالية**الأستاذ: بن زاير مبارك- جامعة بشار****الأستاذ: مازري عبد الحفيظ -جامعة بشار****الملخص:**

تمثل الأسواق المالية أداة رئيسية لتمويل المشروعات و توفير فرص استثمارية، و لذلك تسعى مختلف الدول إلى تشجيع أسواق المال بها من خلال زيادة نشاط و حجم و اتساع السوق، و ذلك بتقويته و زيادة ثقة المستثمرين فيه. و يعتمد هذا الأمر على ضمان جودة الأصول المالية المتداولة في السوق و على دقة و صحة المعلومات المالية و غير المالية المقدمة عن أداء الشركات المدرجة في السوق و عن مركزها المالي و تدفقاتها النقدية. و تعتبر أسعار الأسهم في السوق المالي مقياس جيد للقيمة الحالية للمنشأة المصدرة، و ذلك في ظل فروض نظرية كفاءة الأسواق المالية التي تقتضي أن أسعار الأسهم تعكس كل المعلومات الخاصة بالمنشآت، مما يجعل من القيمة السوقية للسهم مساوية لقيمتها الحقيقية. إلا أن الواقع و من خلال التعاملات في الأسواق المالية يشير إلى أن إدارة الشركات و المنظمات تستخدم المرونة المتاحة لها في اختيار السياسات المحاسبية و المالية في إعداد التقارير و وضع التقديرات بالشكل الذي يحقق أهدافها و يدعم مركزها المالي، من خلال تعدد بدائل القياس و التقييم المحاسبي و لجوئها إلى الممارسات المحاسبية الخاطئة أو ما يعرف بالتقارير المالية الاحتيالية أو المحاسبة الابتكارية. و تقوم الشركات باستخدام هذه الأساليب للرفع من قيمة الأرباح أو لإخفاء الخسائر على خلاف الحقيقة كل ذلك من أجل رفع القيمة السوقية للسهم عن قيمته الحقيقية و بالتالي زيادة إقبال المستثمرين على أسهم هذه الشركة و هو ما يعرف بـ فقاعات الأسهم. و لذلك تعمل الدول جاهدة لتحقيق و ضمان الجودة في المعلومات المحاسبية و المالية من خلال تطبيق معايير محاسبية عالية الجودة من ناحية، و أن يتم اختيار و تطبيق المفاهيم و السياسات المحاسبية الواردة في هذه المعايير بحيدة و مرفوعة بإفصاح عادل. و من خلال هذه الورقة البحثية سنتناول العناصر التالية:

1 - مفهوم الممارسات المحاسبية الخاطئة و انعكاساتها على جودة الأرباح.

2 - دوافع وأسباب الممارسات المحاسبية الخاطئة.

3 - أساليب و صور الممارسات المحاسبية الخاطئة.

4 - أساليب و طرق مكافحة الممارسات المحاسبية الخاطئة.

مقدمة

يواجه المحاسبون في كثير من الأحيان أكثر من سياسة محاسبية مقبولة و متاحة و قابلة للتطبيق، و كلها تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فينتج عن اختيار سياسة محاسبية دون أخرى آثارا مختلفة على النتائج و المركز المالي للمنشأة، إذ أن الاختلاف بين هذه السياسات المحاسبية يتضمن مرونة كبيرة في تعدد بدائل القياس و التقييم المحاسبي و إعداد القوائم المالية و يعطي للمديرين الماليين بعض الحرية في الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة الأمر الذي يفتح المجال أمام استخدام بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة التي من شأنها التأثير على النتائج و بالتالي تضليل الأطراف ذوو العلاقة بالمنشأة وهو ما يفتح المجال واسعا أمام مشكلة عدم تناظر المعلومات L'asymétrie d'information والتي تؤثر بدورها على كفاءة السوق L'efficience de marché

لا شك أن القوائم المالية تمثل المصدر الأساسي الذي تقدم من خلاله المنشآت المعلومات عن أداؤها و مركزها المالي، و قد تعرضت المحاسبة في الآونة الأخيرة لنوع من فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تطبيق بعض الممارسات الخاطئة في إدارة الأرباح لتغيير النتائج المالية من أجل تحقيق أهداف مسبقة تضعها الإدارة بقصد الحصول على مكاسب خاصة.

مفهوم الممارسات المحاسبية الخاطئة و انعكاساتها على جودة الأرباح:

يقصد بالممارسات المحاسبية الخاطئة كل تدخل متعمد من جانب الإدارة لإظهار القوائم المالية للمنشأة الاقتصادية بشكل معين يختلف عن الواقع بغرض توجيه قرارات مستخدمي القوائم المالية نحو اتجاه معين غير الاتجاه الذي كانوا سيسلكونه لو سارت الأمور في اتجاهها الطبيعي، ويكون هذا التدخل من خلال عدة قنوات و أساليب مختلفة أهمها:

- عمليات حقيقة مثل التحكم في توقيت بعض الصفقات أو شروطها و عادة تتركز هذه العمليات في الربع الأخير من السنة المالية.
- عمليات محاسبية تدخل في نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل اختيار سياسة محاسبية معينة أو تغييرها أو استخدام المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية من ناحية إتاحة بدائل معينة أو القيام بتقديرات مثل العمر الإنتاجي للأصل الثابت، المخصصات الاستثنائية... إما بشكل يتضمن الحيلة و الحذر بشكل مبالغ فيه أو بشكل فضفاض لزيادة الإيرادات أو المكاسب.
- عمليات وهمية أي الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل الغش و التزوير واستخدام طرق و سياسات في غير مواضعها التي حدتها المعايير المحاسبية الدولية.

و حسب دراسة أجراها (Greuning H.V) سنة 2005، فإنه يرى أنه كلما كانت الطرق المحاسبية متعسفة Aggressive (أي تستخدم في غير المواضع و الأوقات التي أوجدت من أجلها) كلما انخفضت جودة النتائج المتحصل عليها، و كلما انخفضت جودة النتائج كلما ارتفع تقدير الخطر و كلما ارتفع تقدير الخطر قلت قيمة المنشأة الجاري تقييمها، و قامت الدراسة بعمل جدول بعنوان: "التلاعب في الأرباح باستخدام طرق محاسبية تؤدي إلى تحريف المبادئ المحاسبية الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS".

المعالجة المتحفظة Conservative treatment	المعالجة المتعسفة Aggressive treatment (التحايل على ما تقصده المعايير المحاسبية)	بند القائمة المالية
استخدام طريقة LIFO غير مسموح بها وفقا للمعايير الحديثة IFRS	استخدام طريقة FIFO تتفق مع IFRS	المخزونات
استخدام طرق الامتلاك المعجل مع قيمة تخريبية أقل	استخدام القسط الثابت مع قيمة تخريبية أعلى	الاهتلاك
فترة أقصر أو متناقصة قصر أو متناقضة	فترة أطول أو متزايدة	فترة الاهتلاك
تقديرات مرتفعة	تقديرات منخفضة	الديون المدومة
تستنفذ فوراً	تؤجل	النفقات الاختيارية
يتم عمل مخصصات و تستنفذ فوراً (احتمال الحدوث أكبر من 50%)	يتم الإفصاح عنها فقط (جعل الاحتمال أقل من 50% للإفصاح فقط)	النفقات و الالتزامات المحتملة
تستخدم المكاسب الاقتصادية كأساس لحسابها	تستخدم المكاسب المحاسبية كأساس لحسابها	حوافز الإدارة
غير متكرر	متكرر	التغيير في المراجعين

1 دوافع و أسباب الممارسات المحاسبية الخاطئة:

تعدد دوافع الممارسات المحاسبية الخاطئة و تتنوع حسب الهدف المقصود تحقيقه و فيما يلي عرض لأهم الدوافع و الأسباب التي قد تكون سببا في مثل هذه الممارسات:

2-1- التوافق مع توقعات المحللين الماليين:

تقوم المنشآت عادة بتقديم تقديرات الأرباح للمحللين الماليين و المستثمرين و تقع بعد ذلك تحت ضغط تلبية هذه التوقعات، و لذلك تقوم بعمل ممارسات محاسبية خاطئة نحو التوصل إلى أرباح قريبة من التنبؤات المستهدفة.ⁱⁱⁱ

2-2- تفادي انتهاك اتفاقيات الدين:

يفرض الدائنون و المقرضون في حالات كثيرة على المنشآت المقترضة شروطا وقيودا معينة مثل عدم إجراء توزيعات أرباح في حالة انخفاض الربح عن حد معين أو عدم الدخول في صفقات معينة، و غالبا ما تعتمد هذه الشروط على الأرقام المحاسبية، لذلك قد تلجأ الإدارة إلى المرونة المتاحة لها في اختيار الطرق و السياسات المحاسبية و وضع التقديرات للقيام بتصرفات معينة من شأنها استيفاء الشروط الموجودة في عقود الدين، و في نفس الوقت تحقيق أغراضها، و هذه المعادلة ما كانت تحدث لولا الممارسات المحاسبية الخاطئة.

2-3- العمل على زيادة حوافز الإدارة:

عندما ترتبط خطة حوافز الإدارة بأرقام الربح المحاسبي، فإن الإدارة تعمل من خلال الممارسات المحاسبية الخاطئة على تعظيم نصيبها من الحوافز، وقد أوضحت دراسة (Healy,1985) مثلا لذلك من خلال خطة حوافز لها حد أدنى و حد أعلى حسب أرقام الربح ووضعت لذلك ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: وضعت دراسة أوضحت أو

رقم الربح لم يصل إلى الحد الأدنى الذي تستحق عليه الإدارة حوافز، تقوم الإدارة في هذه الحالة بممارسات إدارة الأرباح للوصول إلى رقم الربح الذي تحصل من خلاله على حوافز.

- **الاحتمال الثاني:** رقم الربح يقع بين الحد الأدنى و الأعلى، تقوم الإدارة بالممارسات المحاسبية اللازمة للوصول برقم الربح إلى أعلى حد بما يحقق أعلى حوافز للإدارة.

- **الاحتمال الثالث:** رقم الربح أعلى بكثير من الحد الأعلى الذي تستحق عليه حوافز، في هذه الحالة تعمل الإدارة على تخفيض الربح ليصل إلى النقطة التي تحقق أعلى حوافز لها لأن هذه الأرباح الزائدة لن تحقق لها حافز إضافي، و بالتالي من الأفضل تخزين هذه الأرباح للمستقبل.

2-4- تخفيض الضرائب:

تعمل بعض المنشآت خاصة العائلية على اتباع الممارسات المحاسبية الخاطئة بغرض تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة و عادة ما تستخدم عمليات الاندماج و الشركات القابضة و التابعة لتحويل الأرباح و إعادة التقييم.

2-5- تحميل الإدارة السابقة بأكبر قدر من الخسائر عند تغيير الإدارة:

تحدث عمليات إدارة الأرباح عادة خلال أوقات تغيير الإدارة، فالإدارة القديمة ذات مؤشرات الأداء الضعيف تحاول زيادة الأرباح في التقارير لمنع أو تأجيل عزل الإدارة أو تغييرها، أما الإدارة الجديدة فإنها تحاول تحميل الإدارة القديمة بأكبر قدر من الخسائر المحتملة و تخزين أي أرباح ممكنة للوقت الذي تتسلم فيه مهامها.

2 أساليب وصور الممارسات المحاسبية الخاطئة:

تتجسد دوافع الممارسات المحاسبية الخاطئة في عدة صور و أساليب، يتمثل أهمها فيما يلي:

3-1- تخزين المكاسب الزائدة عن الحد:

ترتبط المخاطرة بمدى التقلب في تحقيق الأرباح، و كلما ارتفع التقلب كلما ارتفعت المخاطرة، و لذلك تعمل كثير من المنشآت على المحافظة على سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح السنوية و قد تحقق بعض المنشآت أرباحا قياسية في بعض السنوات و لذلك تستخدم المرونة المتاحة لتخفيض الأرباح القياسية و جعلها في الحدود العادية أو الطبيعية من خلال تخزينها في صورة احتياطات مثلا لاستخدامها في تغطية الخسائر المستقبلية، أي أن المنشأة تدخل في مراجعة زمنية للأرباح بغرض الحفاظ على سلسلة مستقرة من الأرباح.

3-2- توقيت الأخذ بمعايير المحاسبة الملزمة:

عند إصدار معيار محاسبي ملزم جديد غالباً ما يقترن بمهلة لتطبيقه بشكل إلزامي (فترة بينية تمتد عادة من سنة إلى ثلاث سنوات، و لكن مع تشجيع التطبيق المبكر للمعيار)، ولذلك يتاح لإدارة المنشآت إما التطبيق الفوري للمعيار أو انتظار الفترة البينية المتاحة للتطبيق. أوضحت دراسة (Ayres1994) أن التطبيق المبكر الممكن للمعايير الجديدة يوفر فرصة جيدة للمديرين للمقارنة بين التطبيق المبكر أو انتظار التوقيت المحدد لتطبيق المعيار، و أنه يتم اختيار توقيت التطبيق الأكثر إيجابية للصورة المالية للمنشأة.

3-3- التغييرات الاختيارية للسياسات المحاسبية:

يحق للإدارة الاختيار بين السياسات و الطرق المحاسبية المتاحة في المعايير، كما يحق لها إجراء تغييرات محاسبية و التحول من طريقة لأخرى مع الإفصاح عن ذلك، و تستغل بعض المنشآت هذه الإمكانية للتحول من سياسة أو طريقة محاسبية إلى أخرى للتلاعب في الأرباح من خلال عمل عدة تغييرات محاسبية مختلفة منفردة أو معا على مدى عدة فترات. فقد أوضحت دراسة (Lilien et al,1988) أن التغييرات المحاسبية في الطرق و السياسات المحاسبية عادة ما تستخدم كقناع لمشاكل الأداء الضعيف و أن المنشآت الفاشلة تلجأ إلى إجراء عدة تغييرات محاسبية في الطرق و السياسات بغرض زيادة أرباحها أو تقليل خسائرها.

3-4- استخدام التقديرات المحاسبية:

تعد التقديرات جزءاً هاماً من المحاسبة و لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يحتاج المحاسب إلى التقدير في حالات كثيرة مثل العمر الإنتاجي لبعض الأصول الثابتة، مخصصات المؤنات،... وغيرها و تشترط المعايير المحاسبية بذل العناية المهنية العالية في التقدير و الإفصاح عن الأسس التي اعتمد عليها التقدير ويحدث في الواقع العملي أن تستخدم الإدارة في بعض الأحيان عملية التقدير في التلاعب المحاسبي.

3-5- المحاسبة المتحفظة:

تمثل سياسة الحيلة و الحذر جزءاً من تراث المحاسبة و مبدأ راسخ من المبادئ المتعارف عليها، و تقوم على أساس تحميل و استنفاد الخسائر فوراً و دون تأجيل و تقوم على أساس اختيار الطرق التي تجعل القيم الدفترية للأصول منخفضة نسبياً مثل اختيار طريقة LIFO لتسعر المخزونات مقارنة بطريقة FIFO في حالات ارتفاع أسعار المخزونات، و المبالغة في تكوين الديون المشكوك في تحصيلها.

3-6- المحاسبة المتعسفة:

تقوم على أساس استخدام المرونة المتاحة في اختيار و تطبيق السياسات و الطرق المحاسبية لتحقيق أهداف الإدارة في الوصول إلى رقم الربح المستهدف، ويتم التعسف في استخدام المرونة المتاحة في تحقيق أهداف الإدارة أكثر من التعبير عن أداء المنشأة في ظل ظروف التشغيل العادية.

3-7- استخدام المشتقات:

انتشر استخدام المشتقات المالية في العقد الأخير من القرن العشرين بشكل كبير جداً، وتستخدم المشتقات إما للمضاربة أو للتحوط ضد المخاطر التي تتعرض لها أداة أصلية، و في الحالة الأخيرة وضعت معايير المحاسبة الدولية قواعد محاسبية خاصة عند استخدام الأدوات المالية المشتقة كأدوات حماية ضد المخاطر، بحيث يتم تأجيل أو تعجيل الربح/أو الخسارة في الأداة الأصلية ليتم مقابلتها و موازنتها مع الربح/أو الخسارة في الأداة المشتقة، ليكون الأثر النهائي على النتيجة صفراً أو قيمة قليلة حسب فعالية التحوط، و لذلك فإن محاسبة التحوط تهدف إلى عمل مقابلة أو موازنة بين البند الخاضع للتحوط و الأداة المستخدمة للتحوط، و نتيجة لأن أنشطة تغطية المخاطر اختيارية فإن الإدارة يمكن أن تتلاعب في النتائج بشراء أداة حماية (تحوط ضد خطر معين) لفترة معينة من أجل تحويل المكاسب أو تغطية الخسائر

3 أساليب الحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة:

تعكف الأطراف المهتمة بضمان جودة المعلومات المحاسبية على تحسين الأساليب و الطرق المحاسبية من أجل الحد من الممارسات الخاطئة و المضللة و ذلك عبر عدة أساليب و آليات نورد أهمها فيما يلي:

4-1- الالتزام بمعايير محاسبية عالية الجودة:

أوضح تقرير عن لجنة بازل للإشراف المصرفي مقدم إلى وزراء مالية الدول الصناعية السبع (G7) و محافظي البنوك المركزية بها حول

معايير المحاسبة الدولية في أبريل سنة 2000 ان معايير المحاسبة الفعالة يجب أن تستوفي ثلاثة امور هامة:

- ينبغي أن تساهم في إدارة المخاطر و الممارسات الرقابية السليمة في البنوك، كما ينبغي أن توفر إطارا رشيدا موثوقا لتوليد معلومات محاسبية عالية الجودة.
- ينبغي أن تساهم في شفافية إثبات المركز المالي و أدائه.
- ينبغي أن تسهل الإشراف الفعال على البنوك.
- بينما ترتبط المعايير عالية الجودة بشكل عام بالشروط الآتية:
- ألا يكون لمعايير المحاسبة أساس نظري سليم فقط، و لكن أيضا أن يكون قابلا للتطبيق عمليا.
- يجب ألا تكون معايير المحاسبة معقدة بصورة مغالى فيها فيما يتصل بالبند محل الدراسة.
- يجب ان تكون معايير المحاسبة دقيقة بدرجة تكفي لضمان اتساق و ثبات التطبيق.
- ينبغي ألا تسمح معايير المحاسبة بمعالجة بديلة، و عند الضرورة ينبغي اشتراط تقديم إفصاحات مفصلة عن ذلك.

2-4- الالتزام بمعايير مراجعة عالية الجودة:

يمكن تعريف المراجعة بأنها نشاط لتقليل المخاطرة في المعلومات، و المخاطرة المعلوماتية هي احتمال أن تكون القوائم المالية التي تنشرها منشأة ما خاطئة أو مضللة، حيث يجب أن يحرص المراجعون على العمل مع عملاء حديدين بالثقة و على تجميع أدلة الإثبات عن المعلومات الواردة في القوائم المالية و على اتخاذ الخطوات التي تؤكد أن جهة المراجعة تقدم تقارير صحيحة عن القوائم المالية.

3-4- تفعيل دور الجهات الإشرافية و الرقابية:

لا شك أن تفعيل دور الجهات الإشرافية و الرقابية مثل جهات وضع المعايير و الإلزام بها و الهيئة العامة لسوق المال و إدارة البورصة و البنك المركزي و إدارة الضرائب و غيرها من الجهات المسؤولة سوف يساهم في تخفيض الممارسات المحاسبية الخاطئة، و يتم ذلك من خلال تطوير نشر المعلومات و فحصها و التدقيق في محتواها.

4-4- إلزام المنشآت بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة:

يقصد بحوكمة المنشآت " الطريقة التي تدار بها المنشآت و تراقب بما يؤدي إلى الوصول إلى أفضل النتائج في ظل توافر ظروف الشفافية و الإفصاح " و تركز الحوكمة على ثلاث ركائز أساسية يمكن تلخيصها في:

- السلوك الأخلاقي للمحاسبين و المراجعين و الإدارة.
- تفعيل دور أصحاب المصالح في الرقابة على أعمال المنشأة.
- إدارة المخاطر.
- و قد تناولت عدة دراسات الممارسات المحاسبية الأفضل لحوكمة المنشآت و دورها في الحد من الممارسات الخاطئة و اكتشاف الأخطاء و الغش و يمكن تلخيص لأفضل الممارسات لحوكمة المنشآت فيما يلي:
- تكوين مجلس إدارة من أغلبية الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين.
- وجود لجنة مراجعة فعالة .
- وجود فصل بين رئيس مجلس الإدارة و العمل التنفيذي.
- وجود رقابة و إشراف فعال من الجهات المسؤولة مثل هيئة سوق المال و إدارة البورصة،...
- وجود قنوات اتصال جيدة بين لجنة المراجعة الداخلية و الخارجية من جهة و الجهات الحكومية و الإشرافية من جهة أخرى.

خاتمة

لا شك أن الفساد المالي في الكثير من المنشآت سبب رئيسي من أسباب الأزمات المالية، و تعد الممارسات المحاسبية الخاطئة إحدى الوسائل المتسببة في ذلك، حيث ينتشر استخدام ربحية السهم الواحد كمقياس أساسي لاتخاذ قرارات شراء و بيع الأوراق المالية، ولذلك يركز التلاعب المحاسبي عادة حول الأرباح، و لتجاوز ذلك يحتاج المستثمرون إلى اتخاذ قرارات الاستثمار بناء على معلومات صحيحة و أرباح قائمة

على قياسات محاسبية سليمة و مبنية على معايير عالية الجودة، بالشكل الذي تعود فيه أخطاء القرارات الاستثمارية إلى تحليلاتهم و ليس إلى وجود خداع أو تضليل في الأرباح و المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، و لكي يتحقق ذلك يجب التركيز على التوصيات الآتية:

- نشر معايير محاسبية و مراجعة عالية الجودة و إلزام المنشآت بها.
- التعرف على أساليب المنشآت في تطبيق قواعد معايير المحاسبة في إدارة الأرباح و العمل على مواجعتها.
- إلزام المنشآت بمتطلبات الإفصاح و الشفافية، وكذلك تقديم إفصاحات عن ممارسات حوكمة المنشآت التي تطبقها.
- تمثل الإدارة جزءا محوريا للقضاء على الممارسات المحاسبية الخاطئة كونها يجب أن تكون وسيطا نزيها و محايدا بين الأطراف أصحاب المصلحة في المنشأة.

لكن ومع كل الجهود المبذولة في هذا الإطار يتفق أغلب الخبراء في الأزمات المالية على الحاجة إلى نظرية متكاملة تشرح لنا المفاهيم و الأساليب و الدوافع و الحلول التي تحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة و المضللة و التي تؤثر على جودة النتائج و جودة التقارير المالية.

الهوامش:

¹- يقصد بعدم تناظر المعلومات الحالة التي لا يقتسم فيها طرفي الصفقة أو العقد لنفس المعلومات، حيث يعتبر هذا الوضع مصدرا لمشكلكي الاختيار العكسي و سوء النية، و هي مطروحة بشكل أساسي في العلاقات داخل الأسواق المالية (من خلال القيمة الاسمية و القيمة الحقيقية للأوراق المالية)، اقتصاديات البنوك (العلاقة ما بين المقرض والمقترض) إضافة لأسواق التأمين (العقد ما بين المؤمن و المؤمن).

1- يقصد بالسوق الكفاء، السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة و هذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الحالية أو الماضية.

iii- تشير دراسة (Magrath & Weld, 2002) إلى أن الاعتراف غير الصريح بالإيراد كان سببا في حوالي ثلث إعداد الصياغة و التسويات الجبرية للقوائم المالية المقدمة لهيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC) خلال الفترة 1977-2000.

iii- على سبيل المثال يتم تكوين المخصصات وفقا للمعيار رقم 37 الخاص "بالمخصصات و الالتزامات المحتملة و الأصول المحتملة" كما يلي: إذا كان احتمال حدوث العبء أكبر من احتمال عدم حدوثه (أي الاحتمال أكبر من 50%) فيتم تكوين المؤونة أما إذا كان الاحتمال أقل من 50% فيكفي الإفصاح عنه فقط، و من هنا يمكن أن يؤثر التقدير المحاسبي على قيمة الربح في حالتي التقدير.

المراجع

- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات و الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية - الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- مازري عبد الحفيظ، رسالة ماجستير بعنوان: أثر عدم تناظر المعلومات على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - على مستوى بنك BDL وكالة بشار - جامعة بشار، 2007.
- بن زايد مبارك، رسالة ماجستير بعنوان: نظرية الأسواق الفعالة - دراسة قياسية لسوق الصرف باستعمال طريقة التكامل المتزامن، جامعة بشار، 2007.
- Jean- François Gajewski, Friction et Asymétrie d'information sur les marchés d'action, Economica, Paris, 2000.
- Kast Robert et Valérie Molkhou , Asymétrie d'information et contrats bancaires : L'intérêt des « prêts-testes », Journées de Microéconomie Appliquées http://greqam.univ-mrs.fr/pdf/working_papers/1998/98A12S.pdf Mars 1998.
- Demange Gabrielle et Guy Larque, Finance et Economie de L'incertain, édition Economica, 2001.
- Philippe Gillet. L'efficience des marches financières. Édition economica. 1999.
- Alérie Mignon , Marchés financiers et modélisation des rentabilités boursières édition economica 1998.
- Jean-Laurent Viviani .Gestion de portefeuille. Dunod. Paris. 1997.